الاستثمارات الأجنبية ارتفعت إلى 330.87 مليون دينار

الروضان: بيئة الأعمال حققت نقلة نوعية في عام 2018

قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أمس الخميس ان عام 2018 شكل نقلة نوعية لبيئة الاعمال الكويتية بعد نجاح الوزارة في تذليل العقبات عبر حزمة قرارات وتعديلات لبعض القوانين.

وأضاف الروضان في كلمة له نشرت بالتقرير السنوي للوزارة لعام 2018 المنشور على الموقع الالكتروني ان حزمة القرارات والقوانين التي قامت بها الوزارة اسهمت بتحسين ترتيب الكويت على مؤشر تحسين بيئة الاعمال اذ استقطبت معها 330ر87 مليون دينار كويتي (نحو مليار دولار امريكي) ارتفاعا في الاستثمارات الاجنبية في البورصة المحلية بارتفاع 455 في المئة عن 2017.

وأوضح ان رؤية التجارة في الاصلاح الاقتصادي تمحورت على ابعاد مختلفة تضمنت مجموعة اصلاحات اقتصادية واجتماعية من بينها تأسيس شركة الاشخاص خلال ثلاث ايام عمل بدلا من 62 يوما واصدار التراخيص الخاصة خلال خمسة ايام الى جانب تخفيض رسوم اصدار التراخيص بنسبة 50 في المئة.

وبين الوزير الروضان ان من الاصلاحات الاقتصادية ايضا إلغاء عقد ووصل الايجار في التأسيس مع توحيد تصنيف البيانات الاحصائية للانشطة الاقتصادية في الجهات الحكومية مع الامم المتحدة.

واشار الى ان قائمة انجازات الوزارة خلال عام 2018 تضمنت اطلاق التراخيص متناهية الصغر والتراخيص المتنقلة اضافة الى اطلاق السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقليص اعداد طلبات المشروعات الجديدة مع اعتماد حاضنتين اعمال القطاع الخاص في مجالي الصناعات الزراعية والصناعات العامة. وأفاد ان الوزارة تمكنت من استحداث البنية التحتية الالكترونية اذ تمت ميكنة العلامات التجارية وبراءة الاختراع فضلا عن ميكة السجل التجاري للشركات واطلاق استعلام التمويل الغذائي. ولفت الروضان الى ان الوزارة طبقت رؤيتها ورسالتها فيما يتعلق في تطوير بيئة الاعمال وتحفيزها اذ قفزت الكويت في مؤشر البنك الدولي خلال عامين من 2016 الى 2018 من المرتبة 173 صعودا الى المرتبة 133 لبدء النشاط التجاري متقدمة 40 مرتبة.

وأشار الى ان الوزارة زادت عدد الرخص المصدرة في عامين (2017 – 2018) الى نحو 76 في المئة مقارنة بالعامين (2015 – 2016) مبينا ان الوزارة اصدرت 4530 ترخيصا تجاريا للافراد خلال عام 2018 موزعة على 15 قطاعا اقتصاديا. وبين الروضان ان تنامي عدد الوكالات التجارية في الكويت يعتبر دليلا ومؤشرا على الاستقرار السياسي و الاقتصادي. وأفاد ان الوزارة طورت من تراخيص الاستيراد العام الجديد اذ قامت في عام 2018 باصدار 2751 ترخيصا جديدا للاستراد بمختلف انواعه وبارتفاع بلغ 16 في المئة مع ماتحقق خلال عام 2017.

وقال ان التطوير طال ايضا تراخيص الاستيراد العام والمؤقت اذ قامت الوزارة في عام 2018 باصدار 10300 ترخيصا عاما في مجال تراخيص الاستيراد المؤقتة بارتفاع بلغ قدره 13 في المئة مقارنة في العام الماضي. واوضح الروضان ان كمية الذهب المدموغة ارتفعت في عام 2018 وبنسبة بلغت 16 في المئة عن العام 2017 اذ بلغ وزنها نحو 26ر9 طنا مقابل نحو 23ر2 طنا لعام 2017 فيما انخفضت كميات الفضة خلال عام 2018 بنسبة 13 في المئة عن عام 2017 اذ بلغ وزنها نحو 10ر6 طنا مقابل نحو 12ر2 طنا.

ولفت الى ان الصادرات الوطنية غير النفطية للكويت لدول العالم ارتفعت بنسبة 0ر04 بالمئة في عام 2018 عن العام السابق حيث بلغت 132 مليون دينار كويتي (نحو 433ر7 مليون دولار امريكي) مقابل 131ر9 مليون دينار (نحو 435 مليون دولار) لعام 2017.

خالد الروضان

«بيتك»: ثقة كبيرة ومتزايدة من العملاء فى خدمة «التقييم العقارى»

تستحوذ خدمة "التقييم العقارى" التى يقدمها بيت التمويل الكويتى "بيتك" على ثقة الافراد والشركات والبنوك والمؤسسات الحكومية بالاضافة الى جهات رسمية عديدة والمكاتب القانونية والمحاسبية ، وهى تسعى الى تقييم اصولها العقارية ، حيث يستند "بيتك" الى المعايير الدولية مثل التكلفة ونسبة العائد والبيع بالمثل بالاضافة الى الاعراف المحلية فى تقييم جميع انواع العقارات حسب الرأى التنظيمى والاستخدام، من خلال مجموعة متميزة من المقيمين المتخصصين ، ذوى الخبرة المهنية المتنوعة ، والمعتمدين من وزارة التجارة والصناعة.

ويولى "بيتك" اهتماما بخدمة "التقييم العقارى" تقديرا لدور النشاط العقارى ومكانته فى حركة الاقتصاد واداء سوق المال، خاصة تجاه الشركات العقارية والاستثمارية ، والحفاظ على حقوق المساهمين فى الشركات الكبرى والبنوك والتحكيم بين الافراد، اذ يعتبر العقار من الاصول القيمة ومجالات الاستثمار الرئيسية ، ويحرص على تعزيز مهارات المقيمين وتطوير ادائهم واطلاعهم على افضل واخر المعايير المتبعة فى التقييم العقارى اقليميا وعالميا ، مما يعمق وجود المهنة ويرسخ دورها واهميتها فى حركة الاقتصاد الوطنى ، كما يقوم "بيتك" بتطوير نشاط التقييم العقارى من خلال تدعيم اعمال الادارة بمهندسين وموظفين مختصين وتنظيم دورات تدريبية شاملة لفريق المقيمين يحصلون من خلالها على شهادات مقيمين دوليين ، مع توسيع مجالات التقييم لتشمل انشطة جديدة .

ويعمل "بيتك" فى مجال تقييم جميع انواع العقارات ذات الاستخدام السكنى اوالتجارى اوالاستثمارى والزراعى والمنشآت مثل المصانع والمستشفيات والفنادق والمرافق الترفيهية ومشاريع BOT وحقوق المنفعة وغيرها ، ويتميز "بيتك" بالعمل المؤسسى المهنى المعتمد والقائم على الخبرة العريقة فى المجال العقارى بالاضافة الى الموثوقية والحيادية والاعتماد على معايير وثوابت محددة وشفافة توفر قدرا كبيرا من الاستقلالية عند اتخاذ القرار، كما ان "بيتك" جهة تقييم معتمدة ولديها قاعدة معلومات كبيرة وعناصر مساعدة اخرى ، ابرزها القدرات البشرية المتخصصة وجهاز فنى "هندسى وقانونى ومحاسبى" يقوم بعملية التقييم العقارى بناء على دراسات وتقارير ادارية وهندسية ومتابعة للسوق وتطوراته ، فى ظل نمو واقبال كبير على خدمات التقييم العقارى وبما يتماشى مع ما تتمتع به من حصة سوقية، حيث تقدم افضل الاسعار وفق لائحة رسمية معتمدة ، واعلى مستويات الاداء والتزام وجودة العمل التى جعلت "بيتك" الوجهة المفضلة للتقييم للشركات والمؤسسات الكبرى والعقارات عالية القيمة والجودة اوالمتعددة الاستخدامات اوذات المساحات الكبيرة وكذلك الافراد وفى حالات الميراث والتخاصم والتخارج .

قبل الموعد المحدد ودون الميزانية الموضوعة

«إيمرسون» تساهم في إتمام أول مشروع تحت بحر قزوين

أنجزت "إيمرسون" عقداً بقيمة 48 مليون دولار لأنظمة التشغيل الآلي وبرمجيات الهندسة السحابية لمشروع "شاه دينيز 2" في أذربيجان، كما تمضي الشركة قدماً في إتمام عقد خدمات لمدة خمس سنوات بهدف المساعدة في ضمان عمليات إنتاج آمنة وموثوقة في هذا المشروع الضخم. وستسهم خدمات الدعم وبرمجيات الموثوقية التنبؤية وحلول التوأم الرقمي من "إيمرسون" في تحسين العمليات وتحقيق أداء موثوق في مشروع شاه دينيز 2".

ويتضمن مشروع "شاه دينيز 2" البالغة قيمته 28 مليار دولار أول عمليات تطوير تحت بحر قزوين، حيث من المتوقع أن يفوق إنتاج هذا المشروع الذي تديره شركة "بريتش بتروليوم" 16 مليون متر مكعب من الغاز سنوياً بالمقارنة مع مشروع "شاه دينيز 1".

وشاركت "إيمرسون" في هذا المشروع الضخم كمقاول رئيسي لحلول التشغيل الآلي، حيث ساهمت حلولها لموثوقية المشاريع في تخفيض تعقيدات هندسة التشغيل الآلي ضمن المشروع، ما ساهم في بدء الإنتاج قبل أربعة أشهر من الموعد المحدد.

وستساعد برمجيات الموثوقية التنبؤية وبرمجيات المحاكاة الديناميكية المتطورة من "إيمرسون"، وهي جزء من حلولها للتوأم الرقمي، في توقع المخاوف المقبلة فيما يتعلق بالموثوقية قبل أن تؤثر على عملية الإنتاج، بالإضافة إلى محاكاة تأثير التحسينات على أداء الإنتاج بأمان قبل تنفيذها.

وساعدت خدمات حلول التشغيل الآلي والهندسة السحابية من "إيمرسون" على دمج العديد من المشاريع والموردين والمقاولين العالميين في برنامج موحد لضمان توحيد المعايير وإنجاز المهام ضمن الجدول الزمني للمشروع. كما ساهمت التطبيقات الافتراضية وتطبيق نظام التحكم الموزع DeltaV وتنفيذه مع تقنية الترتيب الإلكتروني (ElectronicMarshalling) فريق المشروع في الحد من عمليات إعادة صياغة التصاميم من خلال تسهيل ملاءمة أنظمة التشغيل الآلي مع المساحة المحدودة للمنصة.

وقال جيم نيكويست، رئيس المجموعة في قسم الحلول والأنظمة لدى "إيمرسون": "تم تصميم نموذج موثوقية المشاريع لمساعدة الشركات على ضمان ألا تتجاوز المشاريع المعقدة الجداول الزمنية والميزانيات الموضوعة، حيث تعتبر خدمات وحلول التشغيل الآلي التي نوفرها عنصراً أساسياً في هذه الاستراتيجية. ونحن فخورون بمشاركتنا في إنجاز هذا المشروع قبل الموعد المحدد، كما أننا متحمسون لتقديم دعمنا المستمر لتعزيز نجاح عمليات الإنتاج في هذا المشروع على المدى الطويل."

العقود الآجلة لخام برنت ارتفعت إلى 63.46 دولار للبرميل

النفط يصعد بفعل توترات الخليج لكن مخاوف الطلب تكبح المكاسب

ارتفعت أسعار النفط أمس الخميس في ظل توترات الشرق الأوسط وانخفاض أسبوعي كبير في المخزونات الأمريكية من النفط الخام، لكن المكاسب تكبحها مخاوف بشأن آفاق الطلب في ظل تزايد المؤشرات على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

وبحلول الساعة 0650 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 28 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 63.46 دولار للبرميل بعد أن تراجعت واحدا بالمئة في مسجلة أول هبوط في أربع جلسات.

وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 27 سنتا أو 0.5 بالمئة إلى 56.15 دولار للبرميل بعد أن نزلت 1.6 بالمئة في الجلسة السابقة.

ويخيم التشاؤم على المعنويات بصفة عامة في سوق النفط، إذ يشعر المستثمرون بالقلق من أن يؤدي تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى ضعف الطلب على النفط.

وفي أعقاب سلسلة من المراجعات النزولية لسوق النفط، خفضت إف.جي.إي لاستشارات الطاقة توقعاتها لنمو الطلب على النفط العالمي في 2019 إلى 740 ألف برميل يوميا في المتوسط في 2019.

وفي مقابل تلك المخاوف، تأتي التوترات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حاليا عقب احتجاز قوات إيرانية لناقلة ترفع العلم البريطاني في الخليج الأسبوع الماضي.

في الوقت نفسه، هبطت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة نحو 11 مليون برميل الأسبوع الماضي لتفوق توقعات المحللين التي أشارت إلى انخفاض قدره أربعة ملايين برميل.

«كلارينت» و«سابك» توقفان محادثات تأسيس مشروع مشترك للكيماويات

أعلنت شركة كلارينت السويسرية لصناعة الكيماويات أمس الخميس تكبدها خسارة في النصف الأول، وجنبت مخصصات فيما يتعلق بتحقيق أوروبي وأجلت مشروعا مزمعا مع الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بعد يوم من إعلانها عن استقالة رئيسها التنفيذي بشكل مفاجئ. وكانت سابك، التي تملك 25 بالمئة من أسهم كلارينت، والشركة السويسرية تعملان على دمج أنشطة كلارينت للإضافات والأصباغ المتخصصة مع أجزاء من أنشطة الكيماويات المتخصصة لسابك.

وقالت كلارينت، التي استقال رئيسها التنفيذي إرنستو أوشيلو على نحو مفاجئ هذا الأسبوع، إن الشركتين قررتا تعليق المفاوضات بشكل مؤقت. وكان أوشيلو مسؤولا تنفيذيا سابقا لدى سابك.

وأضافت كلارينت "بالنظر إلى الأوضاع الحالية في السوق، قرر الطرفان أن تعليق المفاوضات مؤقتا يصب في مصلحة حاملي الأسهم لكلتا الشركتين".

وأكدت سابك تعليق المحادثات وأضافت في بيان أنها "تتطلع إلى معاودة المفاوضات مع كلارينت بمجرد تحسن الأوضاع".

وكانت شركة أرامكو السعودية العملاقة للنفط قد توصلت في وقت سابق من العام إلى اتفاق مع صندوق الاستثمارات العامة الذي تديره الدولة لشراء حصة مسيطرة في سابك مقابل 69.1 مليار دولار.

وبلغ صافي خسارة كلارينت للنصف الأول 101 مليون فرنك سويسري (102.56 مليون دولار)، انخفاضا من 211 مليون فرنك في نفس الفترة قبل عام. وشهدت المبيعات ركودا لتبلغ 2.2 مليار فرنك.

مصر: «النقد الدولي» يوافق على صرف الشريحة الأخيرة بملياري دولار

وافق صندوق النقد الدولي، على صرف الشريحة الأخيرة بقيمة 2 مليار دولار لمصر، حسبما أفادت وكالة الأنباء المصرية الرسمية.

ولم تذكر الوكالة موعد استلام الدفعة الأخيرة من قرض الصندوق، كما لم يصدر أي تعليق من جانب الصندوق.

وفي 2016، توصلت القاهرة لاتفاق مع الصندوق للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، على مدار 3 سنوات.

وفي 17 مايو الماضي، أعلن الصندوق التوصل لاتفاق مع مصر على مستوى الخبراء، بشأن المراجعة الخامسة والأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالبلاد.

وحصلت مصر حتى الآن على 10 مليارات دولار عبر دفعات، بعد تطبيق سياسات تقشفية شملت خفض دعم الوقود والكهرباء وخدمات أخرى، إضافة إلى تحرير سعر صرف الجنيه (التعويم).

ونقلت الوكالة عن مصادر بالبنك المركزي، لم تسمها، قولها إن مجلس إدارة الصندوق اعتمد بعد موافقته على منح البلاد الشريحة الأخيرة من القرض، اكتمال برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري بـ"نجاح".

«سوفت بنك»: استثمار بقيمة 40 مليار دولار في صندوق رؤية ثان

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن من المتوقع أن تعلن مجموعة سوفت بنك عن استثمار بقيمة 40 مليار دولار في صندوق تكنولوجي جديد تابع لها.

وتجمع الشركة سيولة للنسخة الثانية من صندوقها رؤية البالغ حجمه 100 مليار دولار. ونقلت وول ستريت جورنال عن مصادر مطلعة القول إن سوفت بنك دبرت استثمارات من مجموعة جولدمان ساكس وستاندرد تشارترد وتجري محادثات مع شركة مايكروسوفت.

ومن المقرر أن يوافق مجلس إدارة سوفت بنك على الاستثمار البالغ قيمته 40 مليار دولار في الصندوق، وفقا للصحيفة.

«منطقة اليورو» تطلق حزمة إجراءات تحفيز اقتصادي جديدة

ماريو دراجي

عقد مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي اجتماعه الدوري لمناقشة السياسة النقدية لمنطقة اليورو أمس الخميس، حيث من المتوقع أن يضع رئيس البنك ماريو دراجي خلال المؤتمر الصحفي التقليدي الذي يعقب اللقاء الأساس لإطلاق حزمة إجراءات تحفيز اقتصادي جديدة في ظل انخفاض معدل التضخم وتراجع نمو الاقتصاد على خلفية تباطؤ الاقتصاد العالمي.

يذكر أن سعر الفائدة في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة ثابت منذ مارس 2016، عندما قرر البنك الكائن مقره في فرانكفورت خفض الفائدة إلى مستوى تاريخي بهدف تحفيز اقتصادات اليورو وقطع الطريق على دخول الاقتصاد مرحلة الكساد.

ويتوقع المحللون أن يتخذ مجلس محافظي البنك المركزي خلال اجتماعه اليوم خطوة جديدة لتحفيز الاقتصاد في ظل تزايد المؤشرات على تباطؤه من ناحية وانخفاض معدل التضخم بشدة عن المستوى المستهدف بالنسبة للبنك وهو 2% سنويا.

وفي حين يتوقع المحللون أن يبقي مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي على سعر الفائدة الرئيسية

عند مستوى صفر في المئة تقريبا، اليوم فإنه قد يخفض الفائدة على ودائعه بصورة أكبر والتي تبلغ حاليا سالب 0.4% إلى سالب 0.5%.

كما يتوقع المحللون أن يخفض مجلس محافظي البنك المكون من 25 عضوا فائدة الإيداع في اجتماع أيلول / سبتمبر المقبل إذا لم يقرر خفضها في الاجتماع.

أسعار الذهب تتراجع بفعل ارتفاع الدولار وجني الأرباح

نزلت أسعار الذهب، أمس الخميس، في الوقت الذي يحوم فيه الدولار قرب أعلى مستوى في عدة أسابيع، بينما باع بعض المستثمرين المعدن الأصفر لجني الأرباح قبيل اجتماعات لبنوك مركزية كبرى هذا الشهر.

ويجتمع البنك المركزي الأوروبي في وقت لاحق اليوم، ويليه اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين.

وهبط الذهب في المعاملات الفورية 0.3% إلى 1422.03 دولار للأوقية. وتراجع الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0.1% إلى 1422.60 دولار.

ومما يضغط على أسعار الذهب ليدفعها للانخفاض، قرب مؤشر الدولار من أعلى مستوى في شهرين الذي بلغه في الجلسة السابقة. ومن شأن ارتفاع الدولار زيادة تكلفة حيازة الذهب على المستثمرين من حائزي العملات الأخرى.

ويتحول تركيز المستثمرين إلى اجتماع البنك المركزي الأوروبي الذي يُعقد في وقت لاحق اليوم، وتوقعات واسعة النطاق بخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي لأسعار الفائدة في الأسبوع القادم، ومن المتوقع أن يحدد إيقاع العملات وعوائد السندات في الأشهر القادمة.

وانخفاض أسعار الفائدة الأميركية يشكل ضغطاً على الدولار وعوائد السندات، مما يزيد الإقبال على المعدن الأصفر الذي لا يدر عائداً.